

Reducing demand for small arms

Zaha al Majali, Amman Center for Human Rights, Jordan

متحدثكم المحامي زهاء المجالي من الأردن، وأعمل مساعداً لمدير مركز عمان لدراسات وعضو أيضاً في شبكة إقليمية في الأردن تهتم IANSA بحقوق الإنسان، ومنظمتي عضو في بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لقد تزايد الطلب على الأسلحة الصغيرة والخفيفة، لأسباب عديدة كالفقر المدقع، والتعصب الديني والطائفي والجهوي والقبلي وقد ترك تزويد الأطراف المختلفة للصراع في الشرق الأوسط بالأسلحة أثراً كبيراً على إنتهاك حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق فإننا نرى أن العمل على مكافحة هذه الآفة والقضاء عليها لا بد أن يكون من خلال تجفيف مصادرها وتقليل الطلب عليها، وهذا ما (من ضرورة العمل على تقليل الطلب، وتجفيف مصادره POA دعا إليه برنامج الأمم المتحدة) عام (BMS في أن معاً، إضافة إلى ما ذكره على الأقل ممثلو سبعون دولة في المؤتمر الثاني 2005 من وجوب التركيز على مكافحة الطلب والتزويد للأسلحة الصغيرة والخفيفة جنباً إلى جنب.

ومما لا شك فيه إن الصراع الذي يعاينه الشرق الأوسط من حروب وخلافات جعل من هذه المنطقة مرتعاً خصباً للطلب على الأسلحة، فيكاد لا يخلو منزل من الأسلحة الصغيرة والخفيفة والتي تشكل خطراً حقيقياً على مجتمعات هذه المنطقة، سواء المتصارع منها أو غير المتصارع.

(فإن عمل POA وحتى تتكامل جهود المجتمع الدولي بالنجاح في إنجاح هذا البرنامج) الدول بشكل منفرد لا يكفي، بل لابد من إشراك مؤسسات المجتمع المدني والتي تعتبر جزءاً مهم لإحداث التغيير المنشود والبوابة الرئيسية للوصول للمجتمعات المحلية، فالجهود المشتركة بين المجتمع الدولي وحكومات الدول ومؤسسات المجتمع المدني هو السبيل لتترك السلاح وإدخال ثقافة التسامح وفهم الآخر والعودة للتحكيم بدلاً من الصراعات التي لم تخلف سوى الدمار والخراب والفقر ولا تخدم إلا المصالح الضيقة.

(الذي ربط ما بين الفقر والتأخير في التنمية من POA وبالعودة إلى برنامج الأمم المتحدة) جهة، والتجارة غير الشرعية من جهة أخرى، وكما تعلمون فقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005 لصالح القرار الذي اعتبر أن للأسلحة الصغيرة والخفيفة تأثيراً سلبياً على عمليتي التطوير والتنمية، وإلى جانب هذا كله عملت الوكالات الدولية للتنمية من مثل برنامج الأمم (وغيرها من المنظمات الدولية خلال الفترة السابقة على UNDP المتحدة الإنمائي) مساعدة الدول لتحقيق التطور والتنمية المستدامة، والتي وجدت انه ليس من سبيل لانجاح برامجها في الدول المكتظة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة سوى محاربة هذه الآفة الاجتماعية الدولية وأخذت تنفذ برامج ومشاريع لمحاربتها ايماناً منها بأن هناك شعوب تفقد حقها في التنمية بسبب وجود هذه الأسلحة بين أفراد مجتمعاتها التي تعتقد ان هذه الأسلحة سوف تحقق لها الأمن والاستقرار، في حين ان التجارب السابقة على مدى العصور أثبتت ان الطلب على الأسلحة لا يجلب سوى الدمار والخراب ويضعف الاقتصاد القومي للدول ويدخلها في حالة عدم استقرار اقتصادي وأمني على حد سواء .

إن مؤسسات المجتمع المدني تتطلع إلى المزيد من التعاون الدولي للقضاء على هذه الآفة من اتجار غير شرعي للأسلحة الصغيرة والخفيفة وسوء استخدامها، وتنظيم طرق مراقبتها من حيث

التخزين والنقل والوساطة والاستخدام وكل ما يتعلق بها ، والأخذ بيد الدول التي كانت ضحية لهذه الأسلحة وسوء استخدامها لتخليصها من مخلفات هذه الأسلحة والعمل على تنميتها اقتصادياً.

وإننا نتطلع إلى المزيد من التعاون الإقليمي بين شعوب المناطق الواحدة والسير على نهج كثير من الدول التي وضعت موائيق فيما بينها للتخلص من الاتجار غير الشرعي بالأسلحة الصغيرة والخفيفة على غرار الاتفاقيات الإفريقية.

وفي الختام أشكر لكم حسن إصغانكم وأتمنى لكم النجاح في أعمالكم .

المحامي زهاء المجالي

مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان

الأردن - عمان